الدولة الفلسطينية بين القانون الدولي والواقع السياسي: فرص الاعتراف الدولي وعضوية الأمم المتحدة عقب 7 أكتوبر 2023

The Palestinian State between International Law and Political Reality: Opportunities for International Recognition and UN Membership after October 7, 2023

10.35781/1637-000-159-006

د. سليمان إسماعيل محمد سليمان*

*دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الملخص

تتناول هذه الدراسة مسيرة الدولة الفلسطينية بين التطورات القانونية من جهة، والواقع السياسي المعقد من جهة أخرى، مع التركيز على التطورات المتسارعة التي شهدتها القضية الفلسطينية عقب السابع من أكتوبر 2023. وتهدف الدراسة إلى تحليل فرص توسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، وإمكانية حصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، في ضوء التحولات القانونية والسياسية التي تشهدها القضية الفلسطينية وتشهدها المنطقة والعالم. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل النصوص والفتاوى الدولية. وفي الإجابة عن أسئلة الدراسة، توصلت إلى النتائج الآتية: أولاً، فيما يتعلق بتطور الوضع القانوني لفلسطين، أكدت فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في يوليو 2024 عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما مثل نقطة تحول قانونية كبرى. ثانياً، وبخصوص أثر التحولات الدولية، تبين أن موجة الاعترافات الدولية الجديدة بدولة فلسطين في عام 2025 عززت الموقف القانوني الفلسطيني، غير أن استخدام الفيتو الأمريكي لأكثر من مرة حال دون حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ثالثاً، فيما يخص طبيعة المعركة الفلسطينية الراهنة، توصلت الدراسة إلى أنها قد انتقلت من مرحلة المفاوضات الثنائية إلى ساحات القانون الدولي والمحافل الدولية. كما حللت الدراسة انعكاسات خطة إعادة إعمار غزة وإدارتها المقترحة على مستقبل الدولة الفلسطينية، وخلصت إلى أن نجاح أي خطة لإعمار غزة وإدارتها يتوقف على مدى احترامها للسيادة الفلسطينية الكاملة على قطاع غزة، وعدم تجزئة الأرض الفلسطينية، وأن الإدارة الدولية المؤقتة قد تحمل مخاطر على وحدة الأراضي الفلسطينية إذا لم تكن مرحلية ومحددة الأهداف بتفويض فلسطيني واضح. كما أظهرت الدراسة أن المكاسب القانونية السابقة) كصفة المراقب في الأمم المتحدة، والاعترافات الدولية، وفتوى محكمة العدل الدولية) تشكل غطاء قانوني مهم يحول دون فرض أي ترتيبات تمس السيادة الفلسطينية على قطاع غزة.

الكلمات المفتاحية: الدولة الفلسطينية، القانون الدولي، حق تقرير المصير، مجلس الأمن، الاستيطان، السيادة.

ISSN : 2410-1818

The Palestinian State between International Law and Political Reality: Opportunities for International Recognition and UN Membership after October 7, 2023

DR. Sulaiman Ismail Mohammed Sulaiman*

*PhD in Political Science and International Relations

Abstract

This study examines the trajectory of the Palestinian state, navigating between legal developments and the complex political reality, with a focus on the rapid developments in the Palestinian cause following October 7, 2023. The study aims to analyze the opportunities for expanding international recognition of the State of Palestine and the possibility of its obtaining full membership in the United Nations, in light of the legal and political transformations affecting the Palestinian cause, the region, and the world. The study employs a descriptive-analytical approach to analyze international texts and legal opinions. In answering the research questions, the study arrives at the following conclusions: First, regarding the evolution of Palestine's legal status, the International Court of Justice's advisory opinion issued in July 2024 affirmed the illegality of the Israeli occupation, representing a major legal turning point. Second, concerning the impact of international transformations, the study reveals that the new wave of international recognitions of the State of Palestine in 2025 strengthened the Palestinian legal position; however, the repeated use of the US veto has prevented Palestine from obtaining full membership in the United Nations. Third, regarding the nature of the current Palestinian struggle, the study concludes that it has shifted from bilateral negotiations to the arenas of international law and international forums. The study also analyzed the implications of the proposed Gaza reconstruction and administration plan on the future of the Palestinian state. It concluded that the success of any Gaza reconstruction and administration plan hinges on its respect for full Palestinian sovereignty over the Gaza Strip and the preservation of Palestinian territory. The study further found that a temporary international administration could jeopardize the unity of Palestinian territory if it is not phased, objectively defined, and based on a clear Palestinian mandate. The study also demonstrated that existing legal gains (such as observer status at the United Nations, international recognition, and the advisory opinion of the International Court of Justice) provide crucial legal grounds that prevent the imposition of any arrangements that infringe upon Palestinian sovereignty over the Gaza Strip.

Keywords: Palestinian state, international law, right to self-determination, Security Council, settlements, Sovereignty.

ISSN : 2410-1818

المقدمة

تمثل قضية الدولة الفلسطينية واحدة من أقدم القضايا المطروحة على الساحة الدولية منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى اليوم، حيث تمتد جذورها إلى قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947. فمنذ إعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر عام 1988، تواصلت مسيرة النضال الفلسطيني لنيل الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية وعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة. إلا أن هذه المسيرة ظلت تواجه عراقيل قانونية وسياسية، أبرزها ربط بعض القوى الغربية قيام الدولة الفلسطينية بنتائج مفاوضات ثنائية مع الجانب الإسرائيلي وأسباب أخرى.

شهد السابع من أكتوبر 2023 نقطة تحول كبرى في تاريخ القضية الفلسطينية، حيث اندلعت مواجهة عسكرية غير مسبوقة في قطاع غزة، أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي. وخلال العامين التاليين (2024-2026)، تتابعت الأحداث والتطورات القانونية والسياسية بشكل غير مسبوق أفضت الى فتوى محكمة العدل الدولية في يوليو 2024، وموجة الاعترافات الدولية الجديدة، والمحاولة الفلسطينية المتجددة لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

مشكلة البحث

على الرغم من التقدم القانوني والدبلوماسي الذي حققته فلسطين على مدار العقود الماضية، والمتمثل في الحصول على صفة "دولة مراقب" في الأمم المتحدة عام 2012، والانضمام إلى المنظمات الدولية، واعتراف 159 دولة بها، وصولاً إلى فتوى محكمة العدل الدولية عام 2024، إلا أن هذه المكاسب لم تترجم حتى الآن إلى عضوية كاملة في الأمم المتحدة، ولا إلى دولة فلسطينية مستقلة على الأرض.

وتبرز أهمية دراسة هذه المشكلة في التوقيت الراهن، وذلك للأسباب الآتية: أولاً، لأن الفترة التي أعقبت السابع من أكتوبر 2023 شهدت تحولات قانونية وسياسية غير مسبوقة. ثانياً، لأن هناك خططاً دولية مقترحة لإعادة إعمار قطاع غزة وإدارتها قد تؤثر على مستقبل الدولة الفلسطينية. ثالثاً، لأن هناك فجوة بين المكاسب القانونية لفلسطين والواقع السياسي على الأرض، وهذه الفجوة تحتاج إلى تحليل علمي دقيق.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

هل أسهمت المكاسب القانونية والدبلوماسية التي حققتها فلسطين(صفة المراقب في الأمم المتحدة 2012، الاعترافات الدولية، فتوى محكمة العدل الدولية 2024) في تعزيز فرص حصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة عقب السابع من أكتوبر 2023، أم أن هناك متغيرات سياسية (كالفيتو الأمريكي والمواقف الدولية) تحد من أثر هذه المكاسب؟

ISSN : 2410-1818

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية:

1. ما الأطر القانونية المنظمة لاكتساب الدولة الفلسطينية لعضويتها في الأمم المتحدة؟
2. كيف تطور الوضع القانوني لفلسطين في المحافل الدولية منذ عام1948 وحتى 2026؟
3. ما أثر استخدام الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن على فرص حصول فلسطين على العضوية الكاملة؟
4. ما أثر خطط إعادة إعمار غزة وإدارتها المقترحة على مستقبل الدولة الفلسطينية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1. تحديد الأطر القانونية المنظمة لاكتساب الدولة لعضويتها في الأمم المتحدة.
2. تتبع تطور الوضع القانوني لفلسطين في المحافل الدولية منذ عام 1947 وحتى2026.
3. تحليل أثر استخدام الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن على فرص حصول فلسطين على العضوية الكاملة.
4. الكشف عن أثر خطط إعادة إعمار غزة وإدارتها المقترحة على مستقبل الدولة الفلسطينية.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يأتي في توقيت بالغ الحساسية من تاريخ القضية الفلسطينية، حيث يشهد العالم تحولات كبرى في المواقف من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. كما أن البحث يتناول أحدث التطورات القانونية والسياسية حتى مارس 2026، مما يمنحه طابعاً معاصراً وأهمية خاصة للباحثين وصناع القرار. إضافة إلى ذلك، فإن البحث يجمع بين التحليل القانوني والرصد السياسي.

الدراسات السابقة

يمكن تصنيف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدولة الفلسطينية والاعتراف الدولي وعضوية الأمم المتحدة إلى محورين رئيسيين: المحور الأول: دراسات تناولت مسار الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية وعضويتها في الأمم المتحدة قبل 7 أكتوبر 2023، والمحور الثاني: دراسات تناولت القضية الفلسطينية بعد 7 أكتوبر 2023. ويأتي هذا التصنيف تماشياً مع متغيرات البحث وأسئلته.

ISSN : 2410-1818

المحور الأول: دراسات تناولت مسار الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية قبل 7 أكتوبر 2023

تناولت دراسة **Quigley (2010)** الصادرة عن مطبعة جامعة كامبريدج موضوع دولة فلسطين من منظور القانون الدولي، حيث حللت المؤلف الأسس القانونية لقيام الدولة الفلسطينية، وخلص إلى أن فلسطين تستوفي شروط قيام الدولة وفق اتفاقية مونتيفيديو لعام 1933، غير أن الاعتراف الدولي ظل مرتبطاً باعتبارات سياسية أكثر منه قانونية.

أما دراسة **Akram (2014)** المنشورة في Boston University International Law Journal، فقد قدمت تقييماً نقدياً لفرص حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وركزت على العقبات القانونية والسياسية التي تواجه هذا المسعى، ومن أبرزها شرط التوصية الصادرة عن مجلس الأمن التي تخضع لحق النقض(الفيتو).

وفي دراسة **Dugard (2018)** المنشورة في Journal of International Criminal Justice، تناول الباحث انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية والآثار القانونية المترتبة على ذلك، وبين أن هذا الانضمام عزز المكانة القانونية لفلسطين كدولة في المحافل الدولية، رغم عدم حصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

أما دراسة **Wilde (2021)** المنشورة في European Journal of International Law، فقد عادت إلى فتوى محكمة العدل الدولية لعام 2004 بشأن جدار الفصل العنصري، واستخلصت الدروس المستفادة منها لدعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، مؤكدة أن الفتاوى الاستشارية لمحكمة العدل الدولية تشكل أداة قانونية مهمة لتعزيز الموقف الفلسطيني.

وتناولت دراسة **Shany (2022)** المنشورة في Israel Law Review الوضع القانوني الدولي لفلسطين في ضوء استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وخلصت إلى أن المكانة القانونية لفلسطين تتراوح بين الدولة والكيان المحتل، مما يخلق غموضاً قانونياً يعيق حصولها على العضوية الكاملة.

أما في الدراسات العربية، فتناولت دراسة **شحاتة (2018)** المنشورة في مجلة الحقوق بجامعة الإسكندرية موضوع انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، حيث حلل الباحث الآثار القانونية لهذا الانضمام على كل من فلسطين وإسرائيل، وأكد أن هذه الخطوة شكلت تحولاً نوعياً في مسار القضية الفلسطينية.

وفي دراسة **عبد الرزاق حسن (2019)** المنشورة في مجلة الفكر بجامعة محمد خيضر–بسكرة، تناول الباحث الوضع القانوني لفلسطين في المجتمع الدولي، وبين التطورات التي طرأت على هذا الوضع منذ حصولها على صفة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012، وخلص إلى أن هذه الصفة أعطت فلسطين شرعية دولية متزايدة.

ISSN : 2410-1818

أما دراسة **عبد الهادي منير (2022)** المنشورة في المجلة القانونية للبحوث القانونية والسياسية، فقد تناولت الآثار القانونية لاعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، وركزت على المكاسب الدبلوماسية التي حققتها فلسطين بعد حصولها على صفة المراقب.

المحور الثاني: دراسات تناولت القضية الفلسطينية بعد 7 أكتوبر 2023

تناولت دراسة **Sabel (2024)** المنشورة في Leiden Journal of International Law فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في يوليو 2024، حيث حلل الباحث مضامين الفتوى وآثارها القانونية، وخلص إلى أنها تمثل نقطة تحول كبرى في الموقف القانوني الدولي من الاحتلال الإسرائيلي، وأنها وفرت غطاء قانوني للدول الراغبة في الاعتراف بدولة فلسطين.

أما دراسة **السرطاوي (2025)** المنشورة في مجلة الدراسات القانونية بجامعة النجاح الوطنية، فقد تناولت فتوى محكمة العدل الدولية 2024 وانعكاساتها على الوضع القانوني للدولة الفلسطينية، وركزت على سبل توظيف هذه الفتوى في تعزيز فرص حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وتناولت أطروحة الدكتوراه التي أعدها **رافعي ربيع** (2024) في جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الوضع القانوني لدولة فلسطين على ضوء القرارات الدولية، وخلصت إلى أن القرارات الدولية شكلت أرضية قانونية مهمة لقيام الدولة الفلسطينية، رغم عدم التزام إسرائيل بها.

كما تناولت رسالة الماجستير التي أعدتها **عابدي (2025)** في جامعة بيرزيت في فلسطين، القوانين والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المحتلة من منظور القانون الدولي، حيث حللت الباحثة الآليات القانونية التي تستخدمها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني للأراضي المحتلة في مرحلة ما بعد 7 أكتوبر2023.

الفجوة المعرفية التي يعالجها البحث:

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة، إلا أنها ركزت في مجملها على الجوانب القانونية للاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية وعضويتها في الأمم المتحدة، ولم تقدم تحليلاً متكاملاً يربط بين المكاسب القانونية التي حققتها فلسطين (كصفة المراقب، والانضمام للمنظمات الدولية، والاعترافات الدولية، وفتوى محكمة العدل الدولية202) وبين أثر هذه المكاسب على فرص حصولها على العضوية الكاملة في ضوء المتغيرات السياسية الراهنة، ولا سيما استخدام الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن. كما أنها لم تحلل انعكاسات خطط إعادة إعمار غزة وإدارتها المقترحة على مستقبل الدولة الفلسطينية. وهذا ما تشكل الفجوة المعرفية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها.

ISSN : 2410-1818

منهج البحث

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل الأحداث والتطورات السياسية والقانونية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وكذلك تحليل النصوص القانونية والفتاوى الدولية ذات الصلة، واستشراف السيناريوهات المحتملة لتطور القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الراهنة.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

أولا. الإطار المفاهيمي:

مفهوم الدولة في القانون الدولي

يُعرّف القانون الدولي الدولة بأنها كيان يتوفر على أربعة عناصر أساسية: وتُعد اتفاقية مونتيفيديو لعام 1933 المرجع الأساسي في القانون الدولي لتحديد شروط قيام الدولة. فقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أربعة شروط لا بد من توفرها لاكتساب الشخصية القانونية الدولية، وهي: إقليم محدد، وسكان دائمون، وسلطة سياسية فعالة، وقدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى. وقد استندت الدراسات القانونية إلى هذه الاتفاقية لتقييم مدى توفر شروط الدولة في فلسطين، حيث خلصت إلى أن فلسطين تستوفي هذه الشروط، غير أن الاعتراف الدولي ظل مرتبطاً باعتبارات سياسية أكثر منها قانونية(رفاعي ربيع، 2024 ، ص 45) غير أن التطورات في القانون الدولي أضافت شرطاً خامساً يتمثل في المشروعية الدولية، أي عدم نشوء الدولة نتيجة للعدوان أو الاحتلال(عبد الرزاق، 2019، ص245).

عضوية الأمم المتحدة:

تنص المادة (4) من ميثاق الأمم المتحدة على أن "العضوية في الأمم المتحدة متاحة أمام جميع الدول المحبة للسلام التي تتحمل الالتزامات الواردة في هذا الميثاق، والتي ترى المنظمة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه". ويتم قبول العضوية الجديدة بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن، مما يمنح الدول الخمس دائمة العضوية حق النقض (الفيتو) في هذه العملية (ميثاق الأمم المتحدة، 1945، المادة 4).

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول. الدولة الفلسطينية في القانون الدولي: التطور التاريخي والوضع القانوني

المطلب التمهيدي.

يمثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947 نقطة البداية الأولى لظهور الدولة الفلسطينية على خريطة القرارات الدولية، حيث قضى القرار بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية وأخرى يهودية. غير أن هذا القرار لم ينفذ على الأرض.

يمثل تطور الوضع القانوني لفلسطين في المحافل الدولية مسيرة طويلة من النضال السياسي والدبلوماسي .ويمكن تتبع هذه المسيرة عبر المراحل الرئيسية الآتية:

أولا : مرحلة قرار التقسيم :(1947) صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 في 29 نوفمبر 1947، وقضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وأخرى يهودية .وقد مثل هذا القرار أول اعتراف دولي بحق الفلسطينيين في قيام دولتهم المستقلة، غير أنه لم ينفذ على الأرض بسبب رفض الدول العربية له من جهة، وإعلان قيام إسرائيل في 15 مايو 1948 من جهة أخرى(رفاعي ربيع، 2024 ، ص 34)

ثانياً :مرحلة النكبة :(1948) عقب إعلان قيام إسرائيل، احتلت القوات الإسرائيلية نحو 78% من أراضي فلسطين التاريخية، وشرد مئات الآلاف من الفلسطينيين .وشكلت هذه المرحلة نقطة تحول في القضية الفلسطينية، حيث تحول الشعب الفلسطيني من وضع الاستقرار على أرضه إلى وضع اللجوء والشتات(عبد الرزاق حسن، 2019 ، ص 67)

ثالثاً :مرحلة حرب 1967 واحتلال باقي الأراضي الفلسطينية :في حرب يونيو1967 ، احتلت إسرائيل ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، وهي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة .وأصدر مجلس الأمن القرار رقم 242 الذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها(شحاتة، 2018، ص112)

رابعاً :مرحلة اعتراف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية :(1974) في عام1974 ، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ومنحتها صفة مراقب في الأمم المتحدة .وكان هذا الاعتراف خطوة مهمة نحو إضفاء الشرعية الدولية على النضال الفلسطيني(عبد الهادي منير، 2022، ص45)

خامساً :مرحلة إعلان الاستقلال :(1988) في 15 نوفمبر1988 ، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس .وخلال دقائق من ذلك الإعلان، اعترفت الجزائر أولاً، تلتها عشرات الدول من العالم العربي وإفريقيا وآسيا(السرطاوي، 2025 ، ص 87)

ISSN : 2410-1818

سادساً :مرحلة اتفاقية أوسلو :(1993) شهد عام 1993 توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي أسفرت عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كإدارة ذاتية مؤقتة في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة .واعترفت إسرائيل بموجبها بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني(رفاعي ربيع، 2024 ، ص89)

سابعاً :مرحلة صفة" دولة مراقب غير عضو"في الأمم المتحدة :(2012) في 29 نوفمبر2012 ، حصلت فلسطين على صفة" دولة مراقب غير عضو "في الأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة رقم67/19 ، بأغلبية 138صوتاً مؤيداً .وشكل هذا التحول النوعي الأبرز في مسيرة الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية(عبد الرزاق حسن، 2019 ، ص 112)

المطلب الأول .مسار الاعتراف الدولي بدولة فلسطين من إعلان الاستقلال 1988 إلى:2023

أولاً. إعلان الاستقلال والاعترافات الدولي (1988)

في 15 نوفمبر 1988 ، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وخلال دقائق من ذلك الإعلان، كانت الجزائر أول دولة تعترف رسمياً بالدولة الفلسطينية، تلتها خلال أسابيع عشرات الدول من العالم العربي وإفريقيا وآسيا(السرطاوي، 2025، ص 78) وشكل هذا الإعلان نقطة تحول في مسار الاعتراف الدولي، حيث انتقلت القضية الفلسطينية من مرحلة العمل المسلح إلى مرحلة العمل الدبلوماسي والقانوني.

ثانياً. اتفاقية أوسلو (1993) وما نتج عنها:

شهد عام 1993 توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي مثلت نقطة تحول كبرى في مسار الاعتراف الدولي، حيث اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وقامت على إثرها السلطة الوطنية الفلسطينية كإدارة ذاتية مؤقتة في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة(رفاعي ربيع، 2024، ص89).

غير أن إسرائيل سرعان ما انقلبت على روح الاتفاقية ونصوصها ، من خلال مواصلة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وفرض الحصار على المدن الفلسطينية، وتنفيذ مجازر بحق المدنيين كمجزرة الحرم الإبراهيمي (1994) ومجزرة جنين (2002)، وتدمير البنية التحتية الفلسطينية بشكل ممنهج. كما فرضت إسرائيل قيوداً اقتصادية خانقة أعاقت قيام الدولة الفلسطينية وجعلت اقتصادها هشاً ومعتمداً على المساعدات الدولية(عابدي، 2025، ص45)، ورغم هذه الانتهاكات، بقيت المسألة الفلسطينية معلقة بنتائج مفاوضات المرحلة النهائية التي لم تفض إلى نتيجة.

ISSN : 2410-1818

ثالثاً. موجة الاعترافات الدولية 2010–2011 وما بعدها:

شهدت الفترة 2010-2011 موجة جديدة من الاعترافات، خاصة من دول أمريكا الجنوبية (الأرجنتين، البرازيل، تشيلي)، وذلك رداً على قرار إسرائيل إنهاء تجميد الاستيطان في الضفة الغربية. ويعود سبب موقف هذه الدول الداعم للقضية الفلسطينية إلى عدة عوامل، أبرزها: إيمانها بعدالة القضية الفلسطينية، وتشابه نضال شعوبها من أجل الاستقلال والتحرر من الاستعمار، والعلاقات التاريخية الوثيقة التي تربطها بالعالم العربي، بالإضافة إلى الدور العربي والدبلوماسية الفلسطينية النشطة في القارة (عبد الهادي منير، 2022، ص67) وبحلول عام 2023، كان عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين قد وصل إلى 139 دولة.

المطلب الثاني. الوضع القانوني لفلسطين في الأمم المتحدة (من مراقب إلى محاولة العضوية الكاملة):

أولاً .حملة العضوية الكاملة (2011) وصعوباتها:

في عام 2011، قادت فلسطين بتنسيق مع الدول العربية حملة دبلوماسية واسعة لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. إلا أن الحملة لم تكلل بالنجاح بسبب عدم حصولها على توصية من مجلس الأمن. وفي خطوة استثنائية، تقدمت فلسطين بطلب لنيل صفة دولة مراقب، وهو ما وافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية ساحقة في 29 نوفمبر 2012، بقرار رقم 19/67. وقد حصلت فلسطين بموجب هذا القرار على 138 صوتاً مؤيداً، مقابل 9 أصوات معارضة، وامتناع 41 دولة عن التصويت(الأمم المتحدة، 2012)

وجدير بالذكر، ان الدول العربية والإسلامية لعبت دوراً محورياً في دعم المسعى الفلسطيني لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وذلك من خلال التنسيق الدبلوماسي المكثف في نيويورك وجنيف، والضغط على الدول الأعضاء لتبني الموقف الفلسطيني. وكانت جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في طليعة الجهات التي سعت إلى حشد التأييد الدولي، حيث شكلت لجاناً وزارية عربية وإسلامية لزيارة عواصم الدول المؤثرة.

كما كان لدول عدم الانحياز)خصوصاً جنوب إفريقيا، الهند، البرازيل، وجنوب إفريقيا(دور بارز في دعم المطلب الفلسطيني، حيث كانت تجمعها بالقضية الفلسطينية روابط تاريخية ونضالية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، كان لدول مثل روسيا (وريث الاتحاد السوفيتي والصين موقف داعم نسبياً، وإن كان الصين أكثر تحفظاً بسبب علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل(عبد الهادي منير، 2022، ص 56؛ رفاعي ربيع، 2024، ص128)

ISSN : 2410-1818

ثانيا. انضمام فلسطين إلى منظمة اليونسكو(2011)

في أكتوبر 2011 ، وبالتزامن مع حملة العضوية الكاملة ، حصلت فلسطين على عضوية كاملة في منظمة اليونسكو ، بتصويت 107 دول مؤيدة مقابل 14 معارضة. وقد أثار هذا القرار غضب الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث علقت الولايات المتحدة تمويلها للمنظمة (حوالي 80 مليون دولار سنوياً)، وهو ما دفع إسرائيل أيضاً إلى تعليق مساهمتها.

ومن المهم التذكير هنا أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا قد سبق وانسحبتا من منظمة اليونسكو في عام 1984 ، وذلك عندما قبلت المنظمة مناقشة "النظام الإعلامي العالمي الجديد" الذي تقدمت به دول عدم الانحياز، وعادتا إليها لاحقاً. وقد اعتبرت الولايات المتحدة انضمام فلسطين إلى اليونسكو سابقة خطيرة، مما دفعها إلى قطع تمويلها بالكامل، وهو ما استمر حتى سنوات لاحقة (عابدي، 2025، ص67).

ثالثا. انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية(2015):

في عام 2015 ، انضمت فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية كدولة طرف، مما مكنها من مقاضاة مسؤولين إسرائيليين بتهم ارتكاب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد اعتبرت هذه الخطوة نقلة نوعية في مسار توظيف القانون الدولي لخدمة القضية الفلسطينية (السرطاوي، 2025، ص112).

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني. مستجدات القضية الفلسطينية بعد 7 أكتوبر 2023 : الفرص والتحديات

شكل السابع من أكتوبر 2023 نقطة فاصلة في تاريخ القضية الفلسطينية، التي أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الأولويات الدولية. وخلال الفترة 2023-2026، تتابعت الأحداث والتطورات القانونية والسياسية على نحو غير مسبوق، مما خلق واقعاً جديداً يتطلب قراءة متأنية وتحليلاً معمقاً.

المطلب الأول. فتوى محكمة العدل الدولية 2024 وتداعياتها القانونية:

تعود الأسباب التي دعت محكمة العدل الدولية إلى إصدار فتواها التاريخية في يوليو 2024 إلى عدة عوامل متراكمة، أبرزها: استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لأكثر من خمسة عقود، والتوسع الاستيطاني غير القانوني الذي طال أجزاء واسعة من الضفة الغربية والقدس الشرقية، وضم إسرائيل بشكل رسمي للقدس الشرقية بشكل غير قانوني عام 1980، بعد سيطرته عليها واحتلالها عام 1967، وجاء ذلك بمصادقة الكنيسيت الاسرائيلي على قرار بضم القدس الشرقية، وبناء جدار الفصل العنصري الذي أعلنت المحكمة عدم قانونيته في فتواها السابقة عام2004 . بالإضافة إلى ذلك، فإن انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني، وسياساتها التمييزية القائمة على الفصل العنصري، ورفضها الامتثال لقرارات الأمم المتحدة المتعددة، كلها عوامل دفعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى طلب فتوى استشارية جديدة من المحكمة في ديسمبر 2022، وذلك بعد فشل الجهود السياسية لإنهاء الاحتلال) محكمة العدل الدولية، 2024).

خلصت المحكمة بأغلبية ساحقة (11 صوتاً مقابل 4) إلى أن وجود إسرائيل المستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة يعتبر غير قانوني. وأكدت المحكمة أن على إسرائيل إنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة في أقرب وقت ممكن، والوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة، وإخلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعويض المتضررين (محكمة العدل الدولية، 2024، الفقرة 285).

كما أوصت المحكمة جميع الدول بالالتزام بعدم الاعتراف بالوضع الناشئ[1*] عن الوجود غير القانوني لإسرائيل، وعدم تقديم المساعدة أو الدعم في استمراره. ودعت المحكمة الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، إلى النظر في الترتيبات الدقيقة والإجراءات الإضافية اللازمة

[1*] الإجراءات والقوانين الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والديموغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن أبرزها :ضم القدس الشرقية عام 1980 وقانون القومية اليهودية لعام 2018 الذي يكرس التفوق اليهودي على حساب الحقوق الفلسطينية، وآلاف القرارات الاستيطانية التي غيرت طابع الأراضي المحتلة، وبناء جدار الفصل العنصري الذي ضم أراضٍ واسعة خلفه، وإقامة المستوطنات التي يعيش فيها أكثر من 700 ألف مستوطن في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بالإضافة إلى سياسات الهدم والتهجير والاعتقال الإداري التي تهدف إلى إفراغ الأرض من سكانها الفلسطينيين.

ISSN : 2410-1818

لإنهاء هذا الوجود غير القانوني في أسرع وقت ممكن (محكمة العدل الدولية، 2024، الفقرات 285-287).

وقد رحبت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الأمم المتحدة بهذه الفتوى، واصفة إياها بأنها "معلم هام في نضال الشعب الفلسطيني الطويل من أجل العدالة" (UN Committee, 2024).

المطلب الثاني. التحولات الدولية والإقليمية: الاعترافات الجديدة والمواقف السياسية:

شهدت الفترة 2024-2026 موجة غير مسبوقة من الاعترافات الدولية بدولة فلسطين، ويعود ذلك إلى عدة عوامل مترابطة. **أولاً**، العوامل السياسية: تمثلت في تصاعد الضغوط الدولية على إسرائيل بعد حرب الإبادة على غزة، وتزايد الرفض الشعبي والرسمي للسياسات الإسرائيلية في العديد من الدول الغربية، وصدور فتوى محكمة العدل الدولية عام 2024 التي أكدت عدم قانونية الاحتلال. **ثانياً**، العوامل الحقوقية والإنسانية: حيث كشفت الحرب عن حجم الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، مما دفع العديد من الدول إلى مراجعة مواقفها من القضية الفلسطينية، ودفعها نحو الاعتراف بدولة فلسطين كموقف أخلاقي وقانوني. **ثالثاً**، العوامل الإعلامية: حيث لعبت وسائل الإعلام الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في نقل الصورة الحقيقية للعدوان على قطاع غزة، مما ساهم في تغيير الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية.

وقد ترتب على هذه الاعترافات حقوق قانونية مهمة للدولة الفلسطينية، من أبرزها :حق إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الدول المعترفة، وحق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في المنازعات القانونية، وحق الانضمام إلى المزيد من المعاهدات والمنظمات الدولية، وحق التمتع بالحصانة الدبلوماسية لبعثاتها، بالإضافة إلى تعزيز موقفها القانوني في المحافل الدولية ومجلس الأمن(عبد الهادي منير، 2022، ص 87)

وفي سبتمبر2025 ، أعلنت 11 دولة جديدة اعترافها الرسمي بدولة فلسطين، ليرتفع بذلك عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المعترفة بدولة فلسطين إلى 159 دولة، أي ما نسبته 82% من إجمالي الدول الأعضاء193 (دولة)وكالة (الأناضول، 2026 ص2) كما شهدت القارة الإفريقية تطوراً لافتاً في هذا الاتجاه. ففي فبراير 2026، اختتم الاتحاد الإفريقي دورته الـ39 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ببيان ختامي شامل دعا إلى منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، مؤكداً أن هذه الخطوة تمثل حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني في تقرير المصير. كما أدان البيان بشدة أي محاولات لتهجير السكان الفلسطينيين قسراً، واصفاً هذه الممارسات بأنها "انتهاك خطير للقانون الدولي" (الاتحاد الإفريقي، 2026).

ISSN : 2410-1818

ولاحقا لذلك، في 15 فبراير 2026، أصدرت وزارة الخارجية الفلسطينية بياناً رسمياً أعربت فيه عن تقديرها الكبير للمواقف الواضحة والثابتة التي وردت في البيان الختامي للقمة الإفريقية في دورتها التاسعة والثلاثين. وأشاد البيان بدعوة القادة الأفارقة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي دون أي تأخير، وبدعمهم القوي لنيل فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. واعتبرت الخارجية الفلسطينية هذا الموقف الإفريقي بمثابة انتصار سياسي وقانوني يعكس متانة العلاقات التاريخية بين أفريقيا والقضية الفلسطينية (وكالة الأناضول، 2026 ص1)

المطلب الثالث. محاولة فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة 2024-2026:

أولاً. التوجه إلى مجلس الأمن واستخدام الفيتو الأمريكي(أبريل، 2024)

في أبريل 2024، تقدمت فلسطين بطلب رسمي إلى مجلس الأمن لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، بدعم من الدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز. وقد عُقدت جلسة لمجلس الأمن في أبريل 2024 للتصويت على مشروع قرار تقدمت به فلسطين بهذا الشأن. غير أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض(الفيتو) ضد القرار، مما حال دون اعتماد التوصية اللازمة لمجلس الأمن(الأمم المتحدة، مجلس الأمن، 2024)

ويعود الموقف الأمريكي إلى عدة اعتبارات، أبرزها: التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، والضغوط التي تمارسها اللوبيات المؤيدة لإسرائيل في واشنطن، والرؤية الأمريكية التي تشترط أن تأتي عضوية فلسطين عبر مفاوضات مباشرة مع إسرائيل وليس عبر قرار أممي. وقد أشارت دراسة Sabel (2024) إلى أن استخدام الفيتو الأمريكي في هذا التوقيت جاء ليؤكد استمرار السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل في المحافل الدولية، رغم التحولات التي شهدها الرأي العام العالمي بعد حربالابادة على قطاع غزة2023.

ثانياً: التوجه إلى الجمعية العامة (مايو، 2024)

في مايو 2024، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية طارئة، واعتمدت بأغلبية ساحقة (143) صوتاً مؤيداً قراراً يمنح فلسطين، بصفتها دولة مراقبة، حقوقاً وامتيازات إضافية غير مسبوقة داخل الجمعية العامة. وتضمنت هذه الحقوق الحق في الجلوس بين الدول الأعضاء وفق الترتيب الأبجدي، والترشح لعضوية اللجان الرئيسية، وتقديم المقترحات والتعديلات، وطلب إدراج بنود محددة على جدول الأعمال، ورفع مشاركتها في مناقشات الجمعية العامة إلى مستوى أقرب إلى مستوى الدول الأعضاء. غير أن القرار استثنى منح فلسطين حق التصويت في الجمعية العامة، وكذلك حق الترشح لعضوية مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لأنها تظل دولة مراقبة غير مدرجة ضمن قائمة الدول الأعضاء الكاملة في الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2024).

ISSN : 2410-1818

وقد اعتبرت دراسة السرطاوي (2025) هذه الخطوة تطوراً مهماً في مسار الاعتراف الدولي بفلسطين، إذ شكلت اعترافاً ضمنياً من المجتمع الدولي بحق فلسطين في العضوية الكاملة، رغم استمرار العوائق السياسية. كما أشارت دراسة Akram (2014) إلى أن الحصول على صفة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012 كان مجرد خطوة أولى، وأن الحصول على حقوق إضافية في الجمعية العامة يمثل تقدماً نوعياً يعزز الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية.

وفي هذا السياق، يرى الباحث أن المكاسب القانونية والدبلوماسية التي حققتها فلسطين على مدار السنوات الماضية، رغم عدم كفايتها لتحقيق العضوية الكاملة، إلا أنها تشكل أرضية صلبة يمكن البناء عليها في المستقبل، خاصة في ظل تصاعد الانتقادات الدولية للسياسات الإسرائيلية بعد فتوى محكمة العدل الدولية2024.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: قراءة في المشهد السياسي الفلسطيني باستخدام نموذج SWOT

يعتمد هذا المبحث على نموذج(SWOT نقاط القوة .Strengths نقاط الضعف .Weaknesses الفرص.Opportunities التهديدات Threats) كأداة منهجية لتحليل المشهد السياسي الفلسطيني في ضوء المتغيرات السياسية والقانونية عقب 7 أكتوبر2023.

أولاً. نقاط القوة :(Strengths)

- المكاسب القانونية والدبلوماسية التي حققتها فلسطين، وفي مقدمتها صفة "دولة مراقب" في الأمم المتحدة عام2012 والاعتراف الدولي من 159 دولة، وفتوى محكمة العدل الدولية 2024.
- الدعم الإفريقي والعربي والإسلامي المتزايد للقضية الفلسطينية.
- التحول الملحوظ في الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية عقب حرب الإبادة على غزة 2023.

ثانياً. نقاط الضعف :(Weaknesses)

- استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- الضعف الاقتصادي والاعتماد الكبير على المساعدات الدولية.
- محدودية القدرة على التأثير في القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن.

ثالثاً. الفرص :(Opportunities)

- تصاعد الانتقادات الدولية للسياسات الإسرائيلية بعد فتوى محكمة العدل الدولية2024.
- إمكانية تكرار محاولة الحصول على العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة بدعم دولي أوسع.
- خطط إعادة إعمارقطاع غزة التي يمكن توظيفها لخدمة المشروع الوطني الفلسطيني.

رابعاً. التهديدات (Threats):

- استمرار سياسات الضم والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي.
- خطط الإدارة الدولية المقترحة لقطاع غزة التي قد تنتقص من السيادة الفلسطينية.
- استمرار استخدام الفيتو الأمريكي ضد أي قرار لصالح العضوية الفلسطينية الكاملة.

يتسم المشهد السياسي الراهن بالتعقيد والتداخل، حيث تتقاطع عوامل متعددة تؤثر على فرص تحقيق الدولة الفلسطينية. فمن ناحية، هناك تصاعد في سياسات الضم والتوسع الاستيطاني، ومن

ISSN : 2410-1818

ناحية أخرى، تتصاعد الضغوط الدولية لإنهاء الاحتلال، وفي الوقت نفسه، تبرز خطط متعددة لإعادة إعمار غزة وإدارة المرحلة الانتقالية.

وبناء على هذا التحليل الرباعي، يمكن القول إن المشهد السياسي الفلسطيني الراهن يتسم بوجود نقاط قوة قانونية ودبلوماسية مهمة، إلى جانب فرص دولية متاحة، غير أن نقاط الضعف الداخلية والتهديدات الخارجية لا سيما سياسات الضم والاستيطان والخطط الدولية المقترحة لغزة تشكل تحديات كبرى أمام تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي المطالب الآتية، سيتم تفصيل هذه العناصر وتحليلها بشكل أعمق.

المطلب الأول. سياسات الضم والتوسع الاستيطاني وتأثيرها على حل الدولتين:

تواصلت سياسات التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية خلال الفترة 2023-2026، حيث صادقت الحكومة الإسرائيلية على بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية الجديدة، بما في ذلك 27,941 وحدة في 2025 وحدها، وهو رقم قياسي غير مسبوق، بالإضافة إلى خطط لـ2026 تشمل شرعنة 69 بؤرة استيطانية وإقامة مستوطنات جديدة. اعتبرت الأوساط القانونية والدولية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية، هذه السياسات مخالفة صريحة للقانون الدولي، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر نقل السكان إلى أراضٍ محتلة، مع إنشاء 49 بؤرة استيطانية جديدة في 2025 وشق طرق غير مصرحة لربطها(الأمم المتحدة، تقرير 18 مارس 2025(. كما تقويض هذه السياسات مباشراً لحل الدولتين من خلال تغيير التركيبة الديموغرافية، تهجير الفلسطينيين، وترسيخ السيطرة الأرضية، كما أكدت منظمة العفو الدولية في فبراير 2026 بأن التوسع يتحدى الإدانات الدولية ويؤثر سلباً على حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير.

المطلب الثاني :خطط ما بعد الحرب (إعادة الإعمار والإدارة) وأثرها على المشروع الوطني الفلسطيني والوضع القانوني للدولة

شهد قطاع غزة دماراً هائلاً نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية التي أعقبت 7 أكتوبر 2023، حيث بلغت تكلفة الإعمار حوالي 53 مليار دولار على مدى 5 سنوات، مع تدمير 80٪ من البنية التحتية السكنية والخدمية. برزت مبادرات دولية رئيسية للإعمار، أبرزها الخطة العربية التي اعتمدتها القمة العربية الطارئة في القاهرة بمارس2025، والتي تركز على الإغاثة الفورية وإدارة انتقالية غير فصائلية؛ وخطة الأمم المتحدة في يونيو 2025 بتمويل 53.2 مليار دولار بالتعاون مع البنك الدولي؛ والمبادرة الأوروبية في أكتوبر 2025 بـ5 مليارات يورو لإعادة بناء البنية التحتية مع بدء التنفيذ في2026 (المركز الفلسطيني للدراسات، 2024)

ISSN : 2410-1818

وفي يناير2026، كشف الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن برنامج إصلاحي طموح للتحول المؤسسي، يشمل تسليم مسودة دستور مؤقت للانتقال من السلطة إلى الدولة، ومرسوم رئاسي لإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر .2026 وهذه الخطط تعزز المشروع الوطني بتوحيد الإدارة وجذب الدعم الدولي، لكنها تواجه تحديات مثل السيطرة الإسرائيلية المستمرة والانقسامات الداخلية (The New Arab, 2026).

أثر خطط الإعمار والإدارة على الوضع القانوني للدولة الفلسطينية:

إن انعكاسات هذه الخطط على الوضع القانوني للدولة الفلسطينية تبرز في عدة جوانب: **أولاً**، أن أي خطة إعمار أو إدارة لا تحترم السيادة الفلسطينية الكاملة على قطاع غزة قد تؤدي إلى ترسيخ التجزئة بين غزة والضفة الغربية، مما يضعف الموقف القانوني لفلسطين كدولة ذات إقليم متواصل. **ثانياً**،أن الإدارة الدولية المؤقتة المقترحة، إذا لم تكن مرحلية ومحددة الأهداف بتفويض فلسطيني واضح، قد تشكل سابقة قانونية تنتقص من السيادة الفلسطينية وتُضعف فرص الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية كاملة السيادة. **ثالثاً**، أن المكاسب القانونية التي حققتها فلسطين كصفة المراقب في الأمم المتحدة، والاعترافات الدولية، وفتوى محكمة العدل الدولية 2024 تشكل غطاء قانونياً يمكن توظيفه للضغط من أجل ضمان أن أي ترتيبات إعمار أو إدارة تحترم السيادة الفلسطينية. فكلما كانت الخطة معززة للسيادة الفلسطينية، كانت داعمة للوضع القانوني للدولة، وكلما انتقصت منها، أضعفت الموقف القانوني الفلسطيني في المحافل الدولية (السرطاوي، 2025، ص 98؛ رفاعي ربيع، 2024 ، ص 156)

المطلب الثالث: فرص وإمكانيات تحقيق الدولة الفلسطينية في المستقبل

يمكن استشراف عدة فرص مستقبلية لمسار الدولة الفلسطينية في ضوء التطورات الراهنة:

1. تحقيق اختراق دبلوماسي يؤدي إلى حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة خلال عام 2026، مع تصاعد الضغوط الدولية على إسرائيل للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبدء مفاوضات جادة لحل الدولتين.
2. استمرار الوضع الراهن مع تحسينات تدريجية، حيث تزداد الضغوط الدولية على إسرائيل لكن دون ترجمة إلى إجراءات عملية، مع بقاء العقبات الأمريكية والإسرائيلية أمام العضوية الكاملة.
3. انهيار حل الدولتين بشكل كامل بسبب استمرار التوسع الاستيطاني وتحويل الضفة الغربية إلى كانتونات معزولة، مع تحول الصراع إلى صراع وجودي طويل الأمد.

ISSN : 2410-1818

المطلب الرابع :انعكاسات خطة إعمار قطاع غزة والإدارة الدولية المقترحة على مستقبل الدولة الفلسطينية في ضوء المكاسب القانونية السابقة.

برزت عقب انتهاء العمليات العسكرية في قطاع غزة مبادرة دولية عُرفت إعلامياً بمقترح إعادة الإعمار والإدارة، تتبنى رؤية تقوم على إعادة بناء قطاع غزة تحت إشراف دولي، على أن تتولى جهات غير فلسطينية إدارة القطاع لفترة انتقالية .وقد أثار هذا المقترح جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والقانونية الفلسطينية والعربية والدولية، لما يحمله من تداعيات محتملة على مستقبل القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية.

المرحلة الأولى(التمهيدية والإغاثة العاجلة)

1. إزالة الأنقاض والمتفجرات غير المنفجرة.
2. إدخال المساعدات الإنسانية (غذاء، دواء، مياه) وإعادة تشغيل المخابز والمستشفيات الميدانية.
3. توفير مساكن مؤقتة (كرفانات أو خيام متطورة) للمشردين.

المرحلة الثانية (إعادة البناء الأساسي للبنية التحتية)

4. إصلاح شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.
5. إعادة بناء المدارس والمستشفيات والمباني الحكومية المتضررة جزئياً أو كلياً.
6. رصف الطرق الرئيسية والجسور ومحطات تحلية المياه.

المرحلة الثالثة (الإنعاش الاقتصادي والتنمية طويلة المدى)

7. بناء وحدات سكنية دائمة بمقاييس مقاومة للقصف.
8. إنشاء منطقة صناعية حرة وميناء بحري بإشراف دولي.
9. .دعم القطاع الزراعي والصحي والتعليمي، وتوفير برامج تشغيل للشباب.

مرحلة الإدارة والرقابة (آلية الحوكمة المقترحة)

10. لجنة إعمار (فلسطينية-دولية مشتركة) عربية، أوروبية، أممية.
11. صندوق ائتماني لإدارة التبرعات بإشراف البنك الدولي أو الأمم المتحدة.
12. جهة محلية غير حكومية أو سلطة مستقلة لإدارة غزة خلال فترة الإعمار، مع ضمان عدم تحويل المساعدات لأغراض عسكرية.

ISSN : 2410-1818

أظهرت الدراسة أن المكاسب القانونية التي حققتها فلسطين على مدار العقود الماضية تشكل غطاءً قانونياً مهماً يحول دون فرض أي ترتيبات تمس السيادة الفلسطينية على قطاع غزة .فقد حصلت فلسطين على صفة" دولة مراقب "في الأمم المتحدة عام2012 ، وانضمت إلى العديد من المنظمات الدولية كالمحكمة الجنائية الدولية ومنظمة اليونسكو، واعترفت بها 159 دولة حتى عام2025 ، وأخيراً صدرت فتوى محكمة العدل الدولية عام 2024 التي أكدت عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي .وهذه المكاسب مجتمعة تجعل من الصعب على المجتمع الدولي قبول أي ترتيبات تتعارض مع السيادة الفلسطينية (السرطاوي، 2025، ص 98) وتؤكد الدراسة أن نجاح أي خطة مرهون بمدى احترامها للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وعدم المساس بجوهر المشروع الوطني المتمثل في قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ISSN : 2410-1818

النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: التحول القانوني النوعي في فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في يوليو 2024 والتي مثلت نقطة تحول كبرى في الموقف القانوني الدولي، حيث اعتبرت المحكمة بأغلبية ساحقة أن الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، ودعت إلى إنهائه في أسرع وقت ممكن. وقد عززت هذه الفتوى من الموقف القانوني الفلسطيني في جميع المحافل الدولية.

ثانياً: التقدم في الاعتراف الدولي، حيث شهدت الفترة 2024-2026 تقدماً ملحوظاً في عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين، وقد وصل العدد إلى 159 دولة (82٪ من أعضاء الأمم المتحدة). كما حظيت فلسطين بدعم قوي من الاتحاد الإفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية.

ثالثاً: استمرار العوائق السياسية، حيث أنه على الرغم من التقدم القانوني والدبلوماسي، لا تزال العوائق السياسية قائمة، وأبرزها استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، والذي حال دون حصول فلسطين على العضوية الكاملة في 6 مارس 2026.

رابعاً: أهمية البناء المؤسسي الفلسطيني كعنصر أساسي في تعزيز فرص الدولة، حيث يمثل الإعلان عن دستور جديد وإجراء انتخابات خطوة مهمة في هذا الاتجاه، رغم التحديات التي تواجهها.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة قيام الدبلوماسية الفلسطينية والعربية بتوظيف فتوى محكمة العدل الدولية2024 بشكل فعال، عبر التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات عملية تنفذ مضمون الفتوى.
2. العمل على تعزيز التحالفات مع التجمعات الإقليمية الداعمة (الاتحاد الإفريقي، منظمة التعاون الإسلامي، مجموعة عدم الانحياز) للضغط من أجل حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
3. ضرورة تطوير الخطاب القانوني الفلسطيني ليتواكب مع المستجدات، والتركيز على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وفق أحكام القانون الدولي.
4. المضي قدماً في مسار الإصلاح المؤسسي وإجراء الانتخابات، لتعزيز شرعية الممثلين الفلسطينيين وقدرتهم على تمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية.
5. العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي وتوحيد الموقف الوطني خلف منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أمام العالم، لأن الوحدة الوطنية تمثل ركيزة أساسية لنجاح أي مسعى دبلوماسي أو قانوني.

ISSN : 2410-1818

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق الرسمية

- ✓ الأمم المتحدة، الجمعية العامة .(2012) .قرار رقم :67/19 صفة فلسطين في الأمم المتحدة . نيويورك :الأمم المتحدة.
- ✓ الأمم المتحدة، الجمعية العامة. (2024). قرار رقم :ES-10/24 طلب فتوى من محكمة العدل الدولية .نيويورك :الأمم المتحدة.
- ✓ الأمم المتحدة ,مجلس الأمن . (2024).مشروع القرار المقدم من الجزائر بشأن قبول فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة (وثيقة مجلس الأمن S/2024/312) نيويورك :الأمم المتحدة.
- ✓ الأمم المتحدة، مجلس الأمن .(2026). مشروع القرار المقدم من المجموعة العربية بشأن قبول فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة(وثيقة مجلس الأمن S/2026/145) نيويورك :الأمم المتحدة.
- ✓ الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان(2025 18مارس).إسرائيل تكثف عمليات الاستيطان والضم في الضفة الغربية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على حقوق الإنسان . نيويورك :الأمم المتحدة.
- ✓ الاتحاد الإفريقي .(2026). البيان الختامي للدورة العادية ال39 أديس أبابا :الاتحاد الإفريقي.
- ✓ محكمة العدل الدولية . (2024).الفتوى الاستشارية :الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية) (القضية رقم 186). لاهاي :محكمة العدل الدولية.
- ✓ ميثاق الأمم المتحدة.(1945) .

ثانياً : الكتب والدراسات العربية

- ✓ رفاعي ربيع .(2024).الوضع القانوني لدولة فلسطين على ضوء القرارات الدولية (أطروحة دكتوراه).جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- ✓ السرطاوي، محمد .(2025).فتوى محكمة العدل الدولية 2024 وانعكاساتها على الوضع القانوني للدولة الفلسطينية .مجلة الدراسات القانونية، جامعة النجاح الوطنية2(15 ,).
- ✓ شحاتة، جمال .(2018).فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية :الانضمام والآثار المترتبة عليه .مجلة الحقوق، جامعة الإسكندرية.(201-245 ,)1(32 ,)

ISSN : 2410-1818

- ✓ عبد الرزاق حسن .(2019).الوضع القانوني لفلسطين في المجتمع الدولي .مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.18 ,
- ✓ عبد الهادي منير.(2022). الآثار القانونية لاعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية .المجلة القانونية للبحوث القانونية والسياسية2(6 ,).
- ✓ عابدي، رنين أحمد محمد .(2025).القوانين والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تنظيم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المحتلة من منظور القانون الدولي – الضفة الغربية حالة دراسية (رسالة ماجستير)جامعة بيرزيت.
- ✓ المركز الفلسطيني للدراسات .(2024).تداعيات حرب غزة على المشروع الوطني الفلسطيني .رام الله :المركز الفلسطيني للدراسات.

ثالثاً : التقارير الدولية

- ✓ منظمة العفو الدولية .(2024) .الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين :نظام قمع وهيمنة . لندن :منظمة العفو الدولية.
- ✓ هيومن رايتس ووتش .(2025) .أرض الضم :التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية . نيويورك :هيومن رايتس ووتش.

رابعاً: المصادر باللغات الأجنبية

- ✓ Akram, S. (2014). The International Law of Palestinian Statehood: A Critical Assessment. Boston University International Law Journal, 32(2), 211-276.
- ✓ Dugard, J. (2018). Palestine and the International Criminal Court: A Prosecutor's Perspective. Journal of International Criminal Justice, 16(3), 511-532.
- ✓ Quigley, J. (2010). The Statehood of Palestine: International Law in the Middle East Conflict. Cambridge: Cambridge University Press.
- ✓ Sabel, R. (2024). The ICJ's 2024 Advisory Opinion on Israel's Policies in the Occupied Palestinian Territory. Leiden Journal of International Law, 37(4), 821-845.
- ✓ Shany, Y. (2022). The International Legal Status of Palestine: Between Statehood and Occupation. Israel Law Review, 55(2), 189-215.
- ✓ Wilde, R. (2021). The Legal Consequences of the ICJ's Wall Advisory Opinion: Lessons for Palestine. European Journal of International Law, 32(1), 45-78.

ISSN : 2410-1818

خامساً: المواقع الإلكترونية

وكالة الأناضول. (2026، 15فبراير). فلسطين ترحب بدعم الاتحاد الإفريقي لعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة. تم الاسترجاع من https://n9.cl/43wv4

The New Arab. (2026 ،17 February). The PA's new constitution: A roadmap to Palestinian statehood?

https://2u.pw/sIH7Sa

UN News. (2024 ،May). General Assembly grants Palestine additional rights at UN. https://news.un.org

ISSN : 2410-1818

مجلــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلــة مفهرســة فــي المواقــع الآتيــة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59